أدوار التعليم العالي وإسهاماته في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية بالجمهورية اليمنية

د. خليل محمد الخطيب
أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد
جامعة صنعاء/ جامعة الرازي (اليمن)
drkhalilalkhateeb78@gmail.com

أ.د. أحمد محمد قاسم مذكور
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية التربية
جامعة الحديدة (اليمن)
dr.mathkor@hoduniv.net.ye

د. سلطان قاسم عبد الله
أستاذ الترجمة المساعد
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (اليمن)
sulqas2012@hotmail.com

تاريخ تسلم البحث: ١٠/ ٤/ ٢٠٢٢م **تاريخ قبول البحث:** ٣٠/ ٤/ ٢٠٢٢م

Doi: 10.52840/1965-009-003-006

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أدوار التعليم العالي وإسهاماته في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية بالجمهورية اليمنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المضمون لعدد من الأدبيات بلغ عددها (٢٢) عنصراً، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يلي:

١/ تشرف على المنظومة التعليمية والتدريبية في اليمن أكثر من جهة أهمها رئاسة الوزراء ووزارات التعليم الثلاث: (التربية والتعليم – التعليم العالي – التعليم الفني والتدريب المهني) بالإضافة إلى وزارات أخرى كالخدمة المدنية والصحة وغيرهما، وتواجه المنظومة عددا من التحديات أهمها تقادم التشريعات، وضعف القدرة المؤسسية، وقلة الموازنات العامة، ونقص التمويل، والأمية التكنولوجية، ونقص التدريب والتأهيل المستمر.

٢/ بلغ عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية في اليمن ما يزيد عن (١٦,٨٩٢) مؤسسة، منها (١٦,٧٣٤) للتعليم العام، وأكثر من (٩٣) للتعليم الفني والتدريب المهني، وأكثر من (٦٥) للتعليم العالي.

٣/ بلغ عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية والتدريبية عام ٢٠١٤م ما يزيد عن (٦,٥٦٤,٧٩٦) عنصرا، وتخرج منها ما يزيد عن (٢٣٠,٣٧٧) عنصرا، ويعمل فيها من هيئة

التدريس والتدريب ما يزيد عن (٥٣٣ , ٢٥٥) عنصرا، وتخرج من التعليم العام ما يزيد عن (١٣٨ , ١٧٠)، ومن التعليم الفني والتدريب المهني أكثر من(٠٨٤ , ١٩)، وأكثر من (١٥٥ , ٤١) عنصرا من التعليم العالي.

٤/ أسهمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها في تطوير التعليم والتدريب بمختلف مسمياته من خلال إمداد المؤسسات التعليمية والتدريبية الأخرى بالخبراء والمستشارين والقيادات والكفاءات العلمية والإدارية والمختصين، ومساعدتها في رسم السياسات والخطط الاستراتيجية لها، وتنمية قدرات منتسبيها، ودراسة مختلف القضايا المرتبطة بها من منظور علمي، حيث بلغ عدد الرسائل العلمية التي أجازتها مؤسسات التعليم العالي المختلفة في مجال التعليم والتدريب ما يزيد عن (٥٩٦ , ٢) رسالة (ماجستير – دكتوراه)، من إجمالي (١٣٣ , ١٧) رسالة وبنسبة (١٥٪) من الإنتاج العلمي اليمني ككل، منها (٧٧٧ , ١) رسالة تعليم عام وبنسبة (٦٩٪)، و(٦٠) رسالة تعليم فني وتدريب مهني بنسبة (٢٪)، و(٧٥٩) تعليم عالي وبنسبة (٢٩٪)، حتى نهاية العام ٢٠٢٠م. وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة جملة من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بموضوعها.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، البحث العلمي، التعليم، التدريب، اليمن.

Higher Education Roles and Contributions to the Development of the Educational and Training System in the Republic of Yemen

Dr. Khalil Mohammed Al-Khateeb
Assistant Professor of Higher Education Management
Sana'a University / Al-Razi University (Yemen)
drkhalilalkhateeb78@gmail.com

Prof. Ahmed Mohammed K. Mathkor
Associate Professor of Exegesis and Qur'an Sciences at the Faculty of Education – Hodeidah University (Yemen)
dr.mathkor@hoduniv.net.ye

Dr. Sultan Qasim Abdullah
Assistant Professor of Literature and Translation
Ministry of Higher Education and Scientific Research (Yemen)
sulqas2012@hotmail.com

Date of Receiving the Research: 10/4/2022 **Research Acceptance Date:** 30/4/2022

Doi: 10.52840/1965-009-003-006

Abstract:

The study aims to identify the roles of higher education and its contributions to the development of the educational and training system in the Republic of Yemen. The study followed the descriptive approach using content analysis method for (22) related studies. After analyzing the data, the study reached a number of results, the most significant of which are the following:

- More than one party supervises the educational and training system in Yemen, the most important of which are the Cabinet, and the three ministries of Education: (Instruction and Education – Higher Education – Technical Instruction and Vocational Training), in addition to other ministries such as the Ministry of Civil Service and the Ministry of Health, etc. The educational system faces several challenges, the most crucial of which are obsolete legislations, weak institutional capacity, lack of public budgets, lack of funding, technological illiteracy, and deficiency of continuous training and prequalification.

- The number of the educational and training institutions in Yemen is more than (16892) institutions, including (16734) for public education, more than (93) for technical instruction and vocational training, and more than (65) for higher education.

- The number of students enrolled in the educational and training institutions in 2014 amounted to (6,564,796) students. More than (230,377) of them graduated. More than (255,533) teaching and training

staff members work in these institutions. Moreover, about 170,138 students graduated from public education, more than 19,084 graduates from vocational education, and more than 41,155 graduates from higher education institutions.

- The Ministry of Higher Education and Scientific Research and its affiliated institutions have contributed to the development of all the education and training aspects by providing experts, consultants, leaders, scientific and administrative competencies and specialists to the other educational and training institutions. The Ministry of Higher Education has also assisted these institutions in formulation of their policies and strategic plans, development of their staff skills, and studying various issues related to them in a scientific perspective. For instance, the number of the scientific theses sanctioned by different higher education institutions in the field of education and training is more than (2,596) theses (Master – Doctoral), out of a total of (17,133) theses, representing (15%) of the total of Yemeni scientific production. These theses include (1,777) theses from public education scoring (69%), (60) theses from vocational education representing (2%), and (759) theses from higher education approaching (29%) of the total. These statistics have been made for the period until the end of the year 2020. In light of the results, the study offered some related recommendations and suggestions.

Keywords: Role, Higher Education, Scientific Research, Education, Training, Yemen.

المقدمة:

سعت الكثير من الدول المتقدمة إلى تأسيس الجامعات والكليات والمراكز العلمية والبحثية، ووفرت الإمكانات والموارد البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة، وهيأت لها بيئات عمل مناسبة لتحقيق أهدافها، وحشدت من أجلها الطاقات، وخصصت الموازنات الكافية لإنتاج ونشر المعرفة، وتطبيقها وتطويرها، لما فيه خدمة البشرية والمؤسسات والأفراد في مختلف المجالات. وفي المنطقة العربية تم تأسيس مئات الجامعات، والمراكز العلمية والبحثية، مطلع القرن الماضي، كما في: مصر، وتونس، والمغرب، والعراق، والسودان، وساهمت تلك الدول بمساعدة بقية البلدان العربية في تأسيس بعض الجامعات في النصف الثاني من القرن الماضي، وزاد التوسع بشكل واضح في عدد الجامعات والمراكز البحثية، بعد الألفية الثالثة بالعالم العربي.

وبدورها الجمهورية اليمنية، والتي لا تختلف عن مثيلاتها من البلدان العربية، فقد نجحت في تأسيس أولى لبنات التعليم الجامعي الحكومي عام ١٩٧٠، حيث تم تأسيس جامعتي صنعاء، وعدن، وتم بعدها تأسيس عشرات المؤسسات الجامعية الحكومية والأهلية، وتم استحداث وزارة خاصة بقطاع التعليم العالي عام ١٩٩٠، لتتولى الإشراف والمتابعة والرقابة على التعليم العالي والبحث العلمي باليمن.

وكما تهتم الحكومات والشعوب بالتعليم بمختلف أنواعه (العام والعالي والمهني)، فإنها تهتم بنفس القدر بقضايا التدريب والتأهيل وتنمية القدرات للمؤسسات وللأفراد، على اعتبار أن التدريب أصبح رديفا للتعليم بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وفي الجمهورية اليمنية تتكون منظومة التعليم والتدريب من مجموعة مكونات لعل أبرزها وزارات التعليم الثلاث، والخدمة المدنية والصحة وغيرها من الجهات الحكومية، وعدد كبير من المراكز والمؤسسات التدريبية الخاصة، وفي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية ودور قطاع التعليم العالي في تطويرها استنادا إلى أهدافه ومسؤولياته الاجتماعية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يتكون قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها من جامعات وكليات ومراكز ومستشفيات جامعية ومتحف العلوم ومجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي، ومركز تقنية المعلومات في التعليم العالي، والملحقيات الثقافية بالخارج، وغيرها.

وتتمثل مشكلة الدراسة في نقص الدراسات والبحوث المتعلقة بتشخيص أدوار قطاع التعليم العالي تجاه المنظومة التعليمية والتدريبية في اليمن، ومدى إسهامه في تطويرها، وذلك في ضوء أهدافه ومسؤولياته المنوطة به، وباعتباره يضم عددا من الباحثين والمفكرين والمتخصصين من حملة الشهادات العليا في مختلف المجالات، ويعول عليه الإسهام بفعالية في تطوير منظومة التعليم والتدريب وغيرها.

وفي ضوء ما سبق؛ تتمثل مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

- ما واقع المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية؟
- ما أدوار التعليم العالي وإسهاماته في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- تشخيص واقع المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية.
- التعرف على أدوار التعليم العالي وإسهاماته في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:**

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في كونها تسهم في تحليل عدد من الدراسات والبحوث والتقارير الرسمية، وعددٍ من المتغيرات المتعلقة بأدوار التعليم العالي في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية في اليمن، وإثراء المكتبة اليمنية والعربية بدراسة تحليلية حديثة عن موضوع الدراسة.

- **الأهمية التطبيقية:**

وتتمثل في تقديم بيانات ومعلومات حديثة تلهم صناع القرار وراسمي السياسات والقيادات الحكومية في اليمن لتقديم الدعم لقطاع التعليم العالي وإيلائه أهمية بالغة باعتباره يسهم في تطوير التعليم والتدريب من عدة أوجه وفي مختلف المراحل والظروف.

حدود الدراسة:

اقتصرت حدود الدراسة على تحديد أدوار التعليم العالي وإسهاماته في تطوير التعليم والتدريب في اليمن.

مصطلحات الدراسة:

تحددت مصطلحات الدراسة فيما يأتي:

- **أدوار:**

يعرف الدور كما ورد في (عفيفي، ٢٠٠٣، ٢) بأنه الواجب أو المسؤولية التي يجب القيام بها، فيقال: دورك أن تفعل كذا، أي مسؤوليتك وواجبك أن تقوم بهذا العمل. كما يعرف بأنه: نمط من السلوك المتوقع من قبل الفرد في موقف معين مراعيا من خلاله المعايير الاجتماعية السائدة في الجماعة، وآخذا بعين الاعتبار تطلعاتهم ومتطلباتهم وتنظيمهم الاجتماعي (Spooner, 2000, 10)، نقلا عن (محمد، ٢٠١٣، ١٢).

ويعرف الدور إجرائيا لأغراض الدراسة الحالية: بأنه الالتزامات الواجب على التعليم العالي بمؤسساته المختلفة من جامعات ومراكز علمية القيام بها تجاه بقية الجهات المعنية بالتعليم والتدريب وأبرزها وزارتي التربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني.

- **التعليم العالي:**

يعرف التعليم العالي وفقا للمادة (١)، من القرار الجمهوري رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٠، بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي باليمن، بأنه "كل دراسة أكاديمية في مؤسسة تعليم عال معترف بها لا تقل مدتها عن سنتين دراسيتين كاملتين أو أربعة فصول دراسية متتالية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها" (وزارة الشؤون القانونية، ٢٠١٠).

ويعرف قطاع التعليم العالي إجرائيا، بأنه قطاع اجتماعي وخدمي يعنى بالتعليم ما بعد الثانوي، ويتكون من مجالس عليا برئاسة رئيس الوزراء، ووزارة التعليم العالي، ومؤسساتها المختلفة، ويرأسها وزير التعليم العالي، وتتكون مؤسسات التعليم العالي من: جامعات وكليات ومعاهد عليا ومستشفيات تعليمية طبية، ومركز تقنية المعلومات في التعليم العالي، ومجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، ومتحف العلوم، وملحقيات ثقافية، ومؤسسات خدمية أخرى مساندة تابعة للتعليم العالي.

- **تطوير:**

يعرف التطوير بأنه: "تحسينات وتطورات وظيفية يحققها الفرد خلال حياته الوظيفية، وهي نشاط منظم رسمي تضعه المؤسسة لأفرادها لزيادة وصقل وتعميق المعلومات والقدرات التي تؤثر على مستقبلهم الوظيفي – نوعا واتجاها." (فتحي، ٢٠٠٣، ٢٦٥).

ويعرف التطوير اجرائيا بأنه قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمؤسساتها المختلفة من جامعات وكليات ومراكز بتطوير التعليم والتدريب في اليمن من منطلق أهداف التعليم العالي ومسؤولياته.

- **المنظومة التعليمية والتدريبية:**

تعرف المنظومة التعليمية والتدريبية لأغراض البحث العلمي بأنها جميع مؤسسات التعليم والتدريب التي تشرف عليها وزارات التعليم الثلاث (العام والعالي والمهني)، بما تشمله من جامعات وكليات ومراكز ومعاهد وغيرها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من أنسب المناهج وفقا لطبيعة موضوع الدراسة، ومن أكثر المناهج استخداما وملاءمة في دراسة الظواهر الانسانية والاجتماعية؛ كونه يعتمد على الجمع الحصيف والدقيق لعدد من مصادر المعلومات كالدراسات والمقالات والتقارير العلمية الموثقة والمتوفرة ذات العلاقة بموضوع الظاهرة، وانقسمت مرحلة الدراسة إلى مرحلتين:

الأولى: مرحلة جمع المادة العلمية، سواء المطبوع منها أو المنشور على الإنترنت، والمرحلة الثانية: هي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات باستخدام أسلوب تحليل المضمون، من أجل استخلاص النتائج اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة، ثم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة في الأدبيات النظرية كالبحوث والتقارير والمقالات العلمية الموثقة والمنشورة (العربية والأجنبية)، ذات العلاقة بموضوع الدراسة وبلغ عددها (٢٢) عنصراً، وتم إجراء التحليل على جميع عناصره، باعتبارها مجتمع الدراسة وعينته.

كما تم توزيع المصادر بحسب البعد الجغرافي واللغة إلى نوعين، (عربي، أجنبي)، بلغ عدد المصادر العربية (٢٠) عنصرا، مقابل عنصرين أجنبيين، أما من حيث نوع الإصدار فتوزعت المصادر إلى ثلاثة أنواع وجاءت مرتبة كالتالي: (١٣) قوانين ولوائح ومؤشرات، (٦) دراسات وبحوث ومقالات علمية، وأخيرا (٣) كتب، وبعد تحليل البيانات والمعلومات بأسلوب تحليل المضمون، تم استخلاص النتائج للإجابة عن أسئلة الدراسة، ومن ثم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بتلك النتائج.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات التي تم استخلاصها منها، توزعت نتائج الدراسة على محورين، الأول يتعلق بتشخيص واقع المنظومة التعليمية والتدريبية من حيث المؤشرات والخارطة الجغرافية التعليمية والتدريبية، وتحديات التعليم والتدريب، أما المحور الثاني فيتعلق بأدوار التعليم العالي وإسهاماته في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية في اليمن، وفيما يأتي استعراض موجز لكل محور، كالآتي:

المحور الأول: واقع المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية

تشرف أكثر من جهة على المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية وأولها رئاسة الوزراء، إلا أن الإشراف الرئيسي من الناحية الفنية لهذه المنظومة يتركز في ثلاث وزارات، حيث تقوم وزارة التربية والتعليم بإدارة التعليم قبل الأساسي والأساسي والثانوي العام، في حين تتولى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (MOTEVT) إدارة التعليم الفني والتدريب المهني بعد الأساسي وبعد الثانوي على حد سواء. أما التعليم الجامعي، فيقع تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MOHESR). ومنذ عام ٢٠٠٤، تتولى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إدارة كليات المجتمع. أما محو الأمية، فيقع ضمن اختصاص جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، ويشرف عليها وزير التربية والتعليم.

أولا: مؤشرات التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية:

تتوزع مؤشرات التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية على ثلاثة محاور، (تعلم عام – تعليم مهني – تعليم عالي)، وفيما يلي عرضا موجزا لأبرز مؤشرات التعليم والتدريب من حيث المراحل والالتحاق والتخرج وهيئة التدريس والتدريب كالاتي:

جدول (١)

مؤشرات تجميعية لقطاع التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠١٣/ ٢٠١٤م

المراحل	الالتحاق	التخرج	هيئة التدريس والتدريب
التعليم العام	٦١٨٨٤٤٩	١٧٠١٣٨	٢٤٠٤٨٢
التعليم المهني	٦٦٠٠٥	١٩٠٨٤	٤٩٩٦
التعليم العالي	٣١٠٣٤٢	٤١١٥٥	١٠٠٥٥
الإجمالي العام	٦٥٦٤٧٩٦	٢٣٠٣٧٧	٢٥٥٥٣٣

المصدر: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ص ٩٧

- التعليم العام في الجمهورية اليمنية:

يسهم التعليم ببناء أجيال وأفراد قادرين على القيام بالتقدم والنجاح والنهوض في شتى ميادين الحياة، فهو من أهم عناصرها التي تعطي للمجتمع درجة ومرتبة أعلى بين المجتمعات الأخرى، فبدون التعليم والعلم لم ولن يستطيع المجتمع مسايرة تغيرات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية وغيرها.

الأهداف العامة للنظام التربوي والتعليمي في اليمن:

تضمنت المادة (١٥) من القانون الخاص بالتربية والتعليم الأهداف العامة للنظام التربوي والتعليمي، ونصت على أن النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية يهدف إلى: تحقيق تربية شاملة متجددة تسهم في تنمية الجوانب الروحية، والخلقية والذهنية والجسمية لتكوين المواطن السّوي المتكامل، وإكسابه القدرة على الآتي:

١. الإسهام في خلق المجتمع المتعلم، ووضع التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الشامل للإنسان والوطن.

٢. تعميق مشاعر التقديس والإجلال بالقرآن الكريم، وتعزيز أهمية الشعائر الإسلامية وتعظيمها والالتزام بأدائها، وتأكيد مسؤولية الإنسان الفردية والمباشرة عن نفسه وأفعاله وضرورة احترامه لحقوق الآخرين.

٣. تأصيل وتشجيع مجالات البحوث والدراسات العلمية وتطوير مؤسساتها.

٤. أن يكون المعلم قدوة حسنة وأن يتم تعميق اتجاهات التفكير العلمي المهني لديه.

٥. تأكيد ترسيخ قناعة المتعلمين بضرورة مواجهة أشكال التحديات والتآمر على اليمن والأمة العربية والإسلامية، وضرورة محاربة الاستعمار بكافة أشكاله، والتصدي للتآمر

الصهيوني وتحرير فلسطين وكافة الأراضي العربية المحتلة باعتبار ذلك القضية الجوهرية للأمة العربية والإسلامية. (الأغبري، ٢٠٠٩: ١٣٢).

- التعليم المهني في الجمهورية اليمنية:

يُشكل التعليم الفني والتدريب المهني ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما له من مكانة متميزة في توفير العمالة الوسطية من الفنيين ومساعديهم، وترجع البداية الأولى لهذا النوع من التعليم في الجمهورية اليمنية إلى مطلع الخمسينيات، إلاّ أن التوسع لم يبدأ إلاّ منذُ مطلع السبعينيات من القرن الماضي الذي تزامن مع البداية الحقيقية للتوجه نحو بناء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن (المجلس الأعلى للتخطيط التعليم، 2005، ٤).

عرفت اليمن أشكالاً مختلفة من التعليم والتدريب المهني والتقني بتنظيمات عدة؛ بحكم نظم التعليم المشطرة، وكثرة نقل تجارب من هنا وهناك دون فكر واضح وتطبيقات مناسبة للبيئات الاجتماعية والطبيعية، وكثرة التغيرات التنظيمية للمشرفين على هذا النوع من التعليم والتدريب، وغيرها، حتى استقر المطاف بنظام التعليم والتدريب (النظامي)، ونظام التعليم والتدريب المستمر (غير النظامي). ويتضمن كل نظام عدداً من المستويات والتخصصات المهنية، وكل تخصص يتضمن برامج تعليمية وتدريبية في مختلف المجالات (الحاج، ٢٠١١: ٣٧).

- التعليم العالي في الجمهورية اليمنية:

تبلغ مساحة اليمن الجغرافية (٥٥٥,٠٠٠) كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها (٢٦) مليون نسمة، بتشتت سكاني يصل إلى (١٣٥,٠٠٠) تجمع سكاني، وعدد السكان ف الفئة العمريةٌ (١٩ – ٢٣) المقابلة للتعليمٌ العالي (2أ745أ823) نسمة، وتعود بداية نشأة التعليم العالي الحكومي في الجمهورية اليمنية إلى العام ١٩٧٠ وهو عام ميلاد جامعتي صنعاء وعدن كأول جامعتين في اليمن، وظهر التعليم العالي الخاص عام ١٩٩٢ بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي تطورت لاحقا لتصبح جامعة العلوم والتكنولوجيا. (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧، ٣٦).

أما عن تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فقد تم تأسيسها عام 1990م، بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، "لتتولى الإشراف والمتابعة والرقابة على التعليم العالي الجامعي، وتم إلغاؤها في 1993 م، وتحويل اختصاصاتها إلى وزارة التربية والتعليم، ثم تم إعادة إنشائها مرة

أخرى عام 2001 م، وبدأت الوزارة بعد ذلك إعداد رسالتها ورؤيتها والأهداف والمهام العامة لها، حيث تمثلت رسالة الوزارة في" العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال إعداد السياسات العامة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، والإشراف على تنفيذها، وتوفير الدعم والتنسيق لمؤسسات التعليم العالي، والإشراف عليها لتحقيق التميز والجودة في التعليم العالي والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وضمان تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الطلاب في تحصيل المهارات والمعارف والسلوكيات التي تمكنهم من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، تكون الوزارة على درجة عالية من التميز والفاعلية والكفاءة، لتتمكن من إيجاد نظام للتعليم العالي يساهم في خلق مجتمع يمني مسلح بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا، قادر على المنافسة على المستويين الوطني والإقليمي بحلول العام 2025 م" (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤، ١٥).

ثانيا: الخارطة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية

تتسم الخارطة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية بالتوسع والتنوع، وتشمل الجامعات والكليات والأكاديميات والمعاهد والمراكز العلمية والتدريبية وكليات المجتمع والمدارس ورياض الأطفال وغيرها، وفيما يلي عرضا موجزا لملامح الخارطة كالاتي:

خارطة التعليم العام بالجمهورية اليمنية:

بلغ إجمالي عدد المدارس في اليمن 16734 مدرسة، ويمكن توزيع الخارطة التعليمية للمدارس كالتالي:

جدول (٢)

توزيع المدارس بالجمهورية اليمنية بحسب المحافظة

م	المحافظة	عدد المدارس
١.	إب	1611
٢.	أبين	461
٣.	الأمانة	769
٤.	البيضاء	575
٥.	تعز	1380
٦.	الجوف	373
٧.	حجة	1379
٨.	الحديدة	1464
٩.	حضرموت	774
١٠.	ذمار	1356
١١.	شبوة	598
١٢.	صعدة	614

١٣.	صنعاء	1231
١٤.	الضالع	463
١٥.	عـدن	191
١٦.	عمران	1146
١٧.	لحج	710
١٨.	مـأرب	347
١٩.	المحويت	601
٢٠.	المهرة	133
٢١.	ريمة	479
٢٢.	سقطرى	79
	الإجمالي	16734

خارطة التعليم المهني والتقني بالجمهورية اليمنية:

توجد في الجمهورية اليمنية عدد من المعاهد المهنية والتقنية وكليات المجتمع وفيما يلي توزيع تلك المعاهد على عدد من المحافظات كالتالي:

جدول (٣)

توزيع المعاهد المهنية والتقنية في محافظات الجمهورية للعام ٢٠١٣/ ٢٠١٤

م	المحافظة	المجموع
١.	تعز	١٥
٢.	صنعاء	١٤
٣.	إب	١٠
٤.	عدن	١٠
٥.	حضرموت	٦
٦.	الحديدة	٥
٧.	ذمار	٥
٨.	حجة	٥
٩.	أبين	٥
١٠.	عمران	٤
١١.	الضالع	٣
١٢.	البيضاء	٢
١٣.	المحويت	٢
١٤.	لحج	٢
١٥.	صعدة	١
١٦.	المهرة	١
١٧.	مأرب	١
١٨.	ريمة	١
١٩.	الجوف	١
	الإجمالي	93

المصدر: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ص ١٣٨- ١٣٩

وعلى الرغم من الزيادة المحققة في عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية إلاّ أن تلـك الزيـادة غير كافية، ولا تلبي تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهنـي لسـنة

2004م، حيث احتوى برنامجها التنفيذي على ضرورة توفير وتجهيز (219) معهداً مهنياً وتقنياً، تتوزع بين (137) معهداً مهنياً، و(82) معهداً تقنياً، بما يضمن رفع الطاقة الاستيعابية بحلول عام 2014م إلى (15٪) من مخرجات التعليم العام الأساسي والثانوي، ورفع كفاءة منظومة التعليم الفني والتدريب المهني الداخلية والخارجية، بما يلبي متطلبات سوق العمل اليمني والإقليمي، وخلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني، ومخرجات التعليم الجامعي لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة في سوق العمل.

خارطة التعليم العالي بالجمهورية اليمنية:

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية حتى منتصف العام ٢٠٢١م ما يقارب (٦٥) مؤسسة جامعية، وفيما يلي عرضا موجزا للخارطة الجامعية اليمنية كالتالي:

جدول (٤)

توزيع الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية حسب المحافظات حتى العام ٢٠٢٠

م	المحافظة	المجموع
١.	صنعاء	٣٢
٢.	تعز	٥
٣.	إب	٦
٤.	عدن	٤
٥.	الحديدة	٣
٦.	حضرموت	٤
٧.	ذمار	٣
٨.	عمران	١
٩.	البيضاء	١
١٠.	حجة	١
١١.	صعدة	١
١٢.	المهرة	١
١٣.	أبين	١
١٤.	مارب	١
١٥.	لحج	١
	الإجمالي	٦٥

***الجدول من إعداد الباحثين**

ثالثاً: التحديات التي تواجهها المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية.

تواجه المنظومة التعليمية والتدريبية العديد من التحديات، لعل أبرزها كما دللت على ذلك الدراسات والبحوث والتقارير ما يلي:

تواجه المؤسسات البحثية العربية عددا من التحديات لعل أبرزها ما يأتي:

١- ضعف قدرة المؤسسات التعليمية والتدريبية في تسويق منتجها ومخرجاتها لمراكز صنع القرار وتشكيل قناعة كافية لديهم بقدرتها على التصدي لمشكلات الواقع بمهنية عالية، وسد الفراغ القائم الذي يعتمد فيه على المؤسسات الأجنبية.

٢- وجود حالة من التباعد وضعف الثقة القائمة بين مراكز صناعة القرار والمؤسسات العلمية والتدريبية ومراكز الدراسات في المنطقة العربية، دفعت إلى الاكتفاء بتقديم معالجات آنية محدودة، لا ترتقي إلى مستوى التفكير الاستراتيجي؛ مما أوجد نوعًا من الهدر المعرفي والمالي، وضياعًا في الجهد العلمي الذي تقوم به الكثير من المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية في المنطقة.

٣- ضعف علاقتها بالمؤسسات الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في دعمها ماليا.

٤- نقص مصادر التمويل حيث تعتمد معظمها على التمويلات الحكومية في غياب مؤسسات وطنية كبرى تقدم تبرعات للمؤسسات البحثية مقابل حوافز ضريبية كما هو معمول به في الدول الصناعية الكبرى، مما يجعلها خاضعة لسلطة الدولة ومدافعة عن سياستها دون القيام بأنشطة مستقلة.

١٤-تقادم السياسات والمعايير، وطغيان البيروقراطية الإدارية والهيمنة المعرفية وإهمال المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية والتدريبية، وضعف ثقافة الحصول على المعلومة من تلك المواقع، وضعف دور الإعلام تجاه قضايا التعليم والتدريب.

وإضافة على ما تقدم فقد أسهمت الأزمات المتلاحقة ووباء كورونا في إضعاف القدرات المؤسسية لقطاع التعليم والتدريب برمته (الحكومي وغير الحكومي)، في مختلف الجوانب: (معرفيا وماليا وإداريا وتقنيا وبشريا)، وزادت فجوة الفاقد التعلمي – التعليمي بسبب عوامل الصراع وجوائح الأوبئة، وزادت الأعباء على الإدارات التعليمية والتدريبية، وظهورها بمظهر العاجز عن القيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع، وضعف قدرتها على مواجهة تداعيات الأزمات

والأوبئة العالمية، حيث إن المؤسسات التعليمية والتدريبية العربية ليست جاهزة بما يكفي للتحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا أسوة بمعظم البلدان، أو انتقالها لأنظمة التعليم الإلكتروني، فمن الناحية التعليمية لا تزال أنظمة التعليم العربية السائدة تقليدية، تعتمد على حضور الأساتذة والطلبة معاً إلى الجامعة أو إلى المدرسة، ومن الناحية الإدارية لا تزال الكثير من الإدارات التعليمية والتدريبية العربية تعتمد الأساليب التقليدية في الإدارة، ولم تحسن توظيف التقنيات الحديثة في الشؤون الإدارية والمالية والتعليمية والخدمية وغيرها.

وعلى الرغم من الجهود التطويرية الكبيرة التي بذلت خلال عقود من الزمن، إلا أن تلك الجهود كانت متقطعة، وغير شاملة، واتسمت وتيرة التطوير بعدم الكفاية، ولا ترقى إلى مستوى الأهداف التعليمية والتدريبية لمؤسسات التعليم والتدريب، والمسؤوليات الاجتماعية التي أنشئت من أجلها.

كما أجريت العديد من الدراسات والبحوث وقدمت جملة من التوصيات والمقترحات والرؤى المستقبلية لتطوير أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، إلا أن تلك الرؤى والتوصيات لم تجد استجابة سريعة ومباشرة من قبل صناع القرار والقيادات والسلطات الحكومية بمختلف مستوياتها، مما يتولد شعور بالإحباط والاحتراق النفسي وضعف مستوى الرضا لدى المجتمع الاكاديمي والباحثين ومنتسبي المؤسسات التعليمية والتدريبية بمختلف مسمياتها، وخاصة في ظل سيادة الأنماط القيادية والإدارية البيروقراطية، والمركزية في كافة أنواع التعاملات والإجراءات الإدارية والمالية، وغيرها.

المحور الثاني: أدوار التعليم العالي وإسهاماته في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية؟

أسهمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها في تطوير التعليم والتدريب بمختلف مسمياته عبر خمسة عقود من الزمن في عدة مجالات لا يمكن حصرها كما وكيفا بشكل دقيق في هذه الدراسة، وإنما يمكن التطرق لأبرز تلك التدخلات والإسهامات بإيجاز شديد وذلك على النحو الاتي:

١- تنمية الوعي المجتمعي وتعزيز الولاء الوطني:

تسهم وزارة التعليم العالي والمؤسسات التابعة لها في تنمية الوعي المجتمعي، وتعزيز الانتماء والولاء الوطني من خلال البرامج التوعوية والتربوية، والندوات والمناهج والمقررات الدراسية والمحاضرات والأنشطة العلمية والمؤتمرات والمطبوعات والمؤلفات والزيارات الميدانية واللقاءات وغيرها.

٢- الكفاءات العلمية والقيادات الإدارية:

تسهم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها من جامعات وكليات ومعاهد ومراكز بحثية وتقنية في إمداد المؤسسات التعليمية والتدريبية المنضوية تحت إشراف الوزارات الأخرى كالتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني والخدمة المدنية والمؤسسات التابعة لها بالخبراء والمستشارين والقيادات والكفاءات العلمية والإدارية والتقنية والمختصين.

ولتفسير ذلك؛ فإن الغالبية العظمى من المعلمين الذين يعملون في المدارس هم من مخرجات الكليات الجامعية، والمعاهد العليا، وكذلك القيادات التربوية، ومعظم العاملين الإداريين والفنيين والمختصين في المكتبات والمعامل وغيرها.

٣- رسم السياسات التعليمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية واللوائح:

تؤدي المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية دوراً بارزاً بين الأكاديميين وصنّاع السياسة العامة، إذْ أضحت كالجسر الواصل بين المعرفة وعملية صنع السياسة؛ "بل أصبحت من أهم ركائز الحكم الرشيد في النظم الديمقراطية، تقدم النصح والمشورة في هيئة بدائل سياسات تطرحها، من خلال ما تتيح من ساحات للنقاش، أو ما تنشره من دراسات وأبحاث، أو ملخَّصات للسياسات تقدمها لصنّاع القرار للتأثير فيهم أو لمساعدة صانعي السياسة العامة على اتخاذ القرارات، ووضع سياسات تعكس الحاجات المجتمعية، وتتوافق مع التطورات على الساحة الدولية مما يحقق المصلحة العامة.

جدول: (٥)

محاور السياسات التعليمية

- سياسات إلزامية التعليم وتكافؤ الفرص. - سياسات التخطيط والتمويل. - سياسات المناهج والمقررات الدراسية. - سياسات البرامج العلمية والدراسات العليا. - سياسات القبول والالتحاق. - سياسات التقويم والاختبارات وأطر المؤهلات. - سياسات التوجيه والإشراف وتقييم الأداء. - سياسات الإدارة التعليمية. - سياسات الأجور والحوافز والتعويضات. - سياسات الكوادر التدريسية والفنية والإدارية. - سياسة التجهيزات والمنشآت التعليمية. - سياسات البحث العلمي والتطوير. - سياسة الحوكمة والمساءلة.	- سياسات تكنولوجيا التعليم وتقنية المعلومات. - سياسة بناء القدرات وتأهيل الموارد البشرية. - سياسات التدريس. - سياسات الشراكة والتعاون محليا ودوليا. - سياسات الابتعاث الدراسي المحلي والدولي. - سياسات الجودة والاعتماد الأكاديمي. - سياسة الأنشطة والرعاية الطلابية. - سياسات التعليم والتدريب المهني. - سياسات التعليم الأهلي والخاص. - سياسات محو الأمية وتعليم الكبار. - سياسات الطفولة المبكرة ورياض الأطفال. - سياسة المشاركة المجتمعية.

٤ – الدراسات والبحوث ومصادر المعرفة:

تشكل المؤسسات الجامعية والبحثية المصادر الأساسية للمعرفة، إنتاجاً ونشراً وتطبيقاً، فهذه المؤسسات تنتج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنشرها بواسطة التدريس الجامعي، وتطبقها عند تحويلها إلى منتجات وخدمات مختلفة، تصب في خدمة المجتمع، وتحسين الحياة العامة، وتحقيق التنمية والتطور والازدهار للمؤسسات، وللأفراد، وللمجتمعات، وللأوطان.

وفي اليمن ساهم قطاع التعليم العالي من خلال طلبة الدراسات العليا في الداخل والخارج في دراسة وتحليل مشكلات التعليم والتدريب وتناول قضاياه بالدراسة والتحليل، حيث بلغ عدد الرسائل العلمية المرتبطة بالتعليم والتدريب في اليمن حوالي (٢٥٩٦) رسالة (ماجستير – دكتوراه)، من إجمالي (١٧١٣٣) رسالة وبنسبة (١٥٪) من الإنتاج العلمي اليمني ككل، موزعة بحسب قطاعات التعليم إلى (التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم المهني)، كما في الجدول والشكل الآتيين:

جدول (٦):

تحليل الرسائل العلمية حسب (قطاع التعليم)

قطاع التعليم	العدد	النسبة
التعليم العام	١٧٧٧	٦٩٪
التعليم الفني	٦٠	٢٪
التعليم العالي	٧٥٩	٢٩٪
الكلي	٢٥٩٦	١٠٠٪

بلغ مجموع الرسائل العلمية المتعلقة بالتعليم في الجمهورية اليمنية (٢٥٩٦) رسالة، ويحتل قطاع التعليم العام المرتبة الأولى من حيث الموضوعات البحثية والرسائل العلمية التي تطرقت اليه بنسبة (٦٩٪)، يليه التعليم العالي بنسبة (٢٩٪)، وأخيرا قطاع التعليم الفني بنسبة (٢٪).

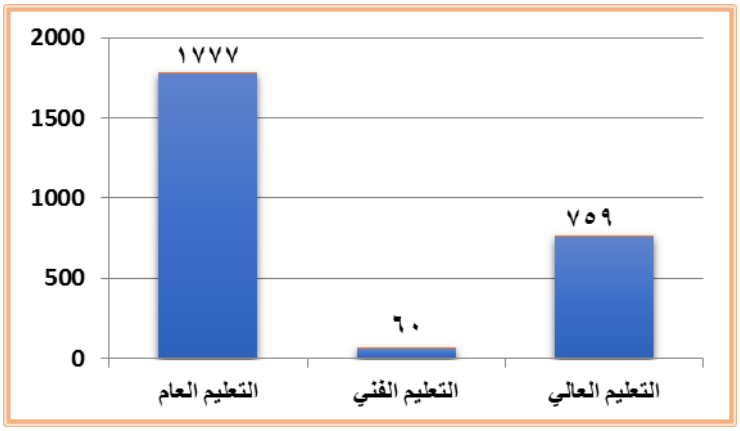

شكل (١) : توزيع الإنتاج العلمي المرتبط بالتعليم والتدريب في اليمن

بلغ عدد الرسائل العلمية التي أجازتها مؤسسات التعليم العالي المختلفة في مجال التعليم والتدريب ما يزيد عن (٢٥٩٦) رسالة (ماجستير – دكتوراه)، منها (١٧٧٧) رسالة تعليم عام وبنسبة (٦٩٪)، و(٦٠) رسالة تعليم مهني بنسبة (٢٪)، و(٧٥٩) تعليم عالي وبنسبة (٢٩٪)، حتى نهاية العام ٢٠٢٠م.

إن عدد الرسائل العلمية في مجال التعليم العام هي الأكثر عدداً، وأن الرسائل العلمية في مجال التعليم المهني هي الأقل عدداً، وقد يعزى ذلك إلى توسع وانتشار التعليم العام في كل أنحاء البلاد، وضعف انتشار التعليم المهني، وأن أغلب طلبة الدراسات العليا يعملون في مجال

التعليم العام، وذلك يعمل على تسهيل اختيار موضوعات رسائلهم العلمية، وسرعة أنجاز تطبيق دراستهم العملية والوصول إلى مجتمع وعينة الدراسة. وأن مجال التعليم العالي توسط عدد الدراسات بعد زيادة توسع التعليم العالي وافتتاح عدد من الجامعات في بعض المحافظات، فقلة عدد الرسائل العلمية في مجال التعليم المهني يعود إلى محدودية انتشار التعليم المهني، جعل طلبة الدراسات العليا لا يلتفتون إلى دراسة مشكلاته، وظواهره، فبعض المحافظات لا تزال تخلو من توفر مراكز أو معاهد للتعليم المهني.

التقويم والتطوير والتعاون العلمي والاستشارات المتخصصة:

تحرص المؤسسات الجامعية على مساعدة القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني على تقويم أدائها وتطويره، وتقديم الاستشارات اللازمة للمؤسسات وللأفراد في مختلف المجالات، حيث تتوفر لدى الجامعات العديد من التخصصات العلمية، سواء في العلوم التطبيقية أو العلوم الإنسانية والاجتماعية والتقنية، فلدى المؤسسات الجامعية اليمنية ما يزيد عن (٧٢) مركزا علميا وبحثيا وخدميا، منها (٣١) حكوميا، و(٤٠) خاصا.

وفي جامعة صنعاء وحدها ما يزيد عن ثلاثة وعشرين مركزا علميا وبحثيا متخصصا، وكشفت نتائج دراسة (الخطيب وآخرون، ٢٠١٩) عن تحمل المراكز العلمية بجامعة صنعاء مسؤوليات كبيرة، نجحت في تحقيق بعض أهدافها، من خلال تنفيذ عدد من البرامج والأنشطة والخدمات المختلفة، والتي بلغ عددها مجتمعة ما يقارب (٥٠٥٧) نشاطاً حتى نهاية العام ٢٠١٨م.

جدول (٧):

المراكز العلمية والبحثية والتدريبية والخدمية بجامعة صنعاء

م	اسم المركز	سنة التأسيس	م	اسم المركز	سنة التأسيس
١.	مركز دراسات النوع الاجتماعي والتنمية	١٩٩٣	١٢	مركز إدارة الأعمال للدراسات العليا	٢٠٠٨
٢.	مركز الأصول الوراثية	١٩٩٧	١٣	مركز حقوق الإنسان وقياس الرأي العام	٢٠٠٧
٣.	مركز المياه والبيئة	١٩٩٨	١٤	مركز التعليم عن بعد	٢٠٠٨
٤.	مركز الحاسب الآلي	١٩٩٧	١٥	مركز البيئة المحمية الزراعية	٢٠٠٨
٥.	مركز التدريب والدراسات السكانية	١٩٩٨	١٦	مركز المختبرات للأبحاث العلمية وخدمة المجتمع	٢٠٠٧
٦.	مركز الإرشاد التربوي والنفسي	٢٠٠٣	١٧	مركز الدراسات التاريخية والاثرية والتراث	٢٠٠٨

٧.	مركز خدمات المجتمع للترجمة واللغات	٢٠٠٤	١٨	المركز الثقافي للمكفوفين	٢٠١٠
٨.	مركز التطوير الاكاديمي وضمان الجودة	٢٠٠٦	١٩	مركز الهجرة واللاجئين	٢٠٠٩
٩.	مركز الدراسات والاستشارات القانونية والتحكيم	٢٠٠٧	٢٠	مركز العلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٨
١٠.	مركز تطوير الإدارة العامة	٢٠٠٧	٢١	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	٢٠٠٨
١١.	مركز الاستشارات الهندسية	٢٠٠٨	٢٢	المركز التعليمي الجامعي للصم والبكم	٢٠١١

يتضح من الجدول (٧) أن لدى الجامعة مراكز متنوعة، منها ما يعنى بقضايا الجودة والتطوير، ومنها ما يقدم برامج أكاديمية لطلبة الدراسات العليا، وبعضها يقتصر على الدراسات والاستشارات والبحوث، ومنها ما يقدم برامج ودورات تدريبية وتأهيلية وبعضها تسهم في تقديم أنشطة خدمية ومجتمعية، وإرشاد نفسي، ومنها ما يقدم أكثر من برنامج وأكثر من نشاط، وهي في مجملها تغطي عددا من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتنموية والإدارية وغيرها.

إسهامات مجتمعية أخرى:

هناك العديد من البرامج والأنشطة والمبادرات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها وتستفيد منها عدد من الجهات في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتتنوع تلك البرامج والمبادرات في مختلف المجالات الاقتصادية والصحية والتنموية والسياسية والاجتماعية والإدارية والتقنية وغيرها، وتسهم بشكل أو بآخر في تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية في الجمهورية اليمنية، ومن تلك الأدوار والمساهمات ما يأتي:

١- المشاركة في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

يسهم التعليم العالي في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠٣٠م بصورة مباشرة وغير مباشرة، فهو يعنى بتنفيذ المحاور والأهداف المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وجزء من التدريب والتنمية الإدارية، إلى جانب إسهامات متعددة ومتنوعة وبنسب متفاوتة في بقية المحاور.

حيث تتكون الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، من عدد من المحاور، يتضمن كل محور جملة من الأهداف والمؤشرات والمبادرات، يمكن تلخيصها كما ورد في (الجمهورية اليمنية، ٢٠١٩، ٩-٦٤) كالآتي:

جدول (٨):

محاور الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠٣٠ وأهدافها ومبادراتها

م	المحور	الأهداف	المؤشرات	المبادرات
١-	محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي	٤	٤	١٠
٢-	محور منظومة إدارة الحكم	٢٥	٥٨	٥٣
٣-	محور البناء الاجتماعي	٣٠	٦٢	٧٥
٤-	محور الاقتصاد	٣٩	٩١	١٠٥
٥-	محور التنمية الإدارية	١٧	٣٧	٣٥
٦-	محور العدالة وسيادة القانون	١٢	٣٤	٤٧
٧-	محور الابتكار والابداع والمعرفة والبحث العلمي	١٢	٢٠	٣٨
٨-	محور التعليم	٩	٢٤	٣٢
٩-	محور الصحة	٧	٢٤	٣٦
١٠-	محور البيئة	٤	١٤	١٣
١١-	محور الدفاع والأمن	٧	١٢	١٨
١٢-	محور السياسة الخارجية والأمن القومي	٧	٢٠	١٩
	المجموع	١٧٥	٤٠٨	٤٩٧

الجدول من إعداد الباحثين

يتبين من جدول (٨) أن الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، تتكون من (١٢) محورا، و (١٧٥) هدفا، و(٤٠٨) مؤشرا، و(٤٩٧) مبادرة، تتوزع على مختلف المجالات، حصل محور التعليم على (٩) أهداف، ومحور الإبداع والابتكار والمعرفة والبحث العلمي على (١٢) هدفا، ومحور التنمية الإدارية على (١٧) هدفا، وعند جمع هذه الثلاثة المحاور يتضح أنها تسهم في تحقيق ما نسبته (٢٢٪) من أهداف الرؤية ككل، كما يسهم التعليم العالي في تحقيق أهداف الرؤية بصورة غير مباشرة إلى جانب بقية المحاور الأخرى من خلال الدراسات والاستشارات والمؤتمرات والندوات والأنشطة العلمية المختلفة.

٢- المشاركة في مواجهة الأزمات والأوبئة العالمية:

تستند المؤسسات العلمية والبحثية إلى دورها في دراسة التحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع، وخاصة الأزمات والأوبئة حفاظا على الحياة والصحة العامة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمام الحكومات والمجتمعات والشعوب بدور المؤسسات العلمية والبحثية في دراسة تداعيات

الأزمات والأوبئة العالمية ومنها وباء كورونا على مختلف القطاعات، لتحديد آثارها وسبل مواجهتها، واستخلاص الخيارات والبدائل المناسبة في ظل انتشار الفيروس.

كما "يتعين على البلدان الاستفادة من جامعاتها وغيرها من مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية في الدعم التقني (على سبيل المثال، لتوسيع نطاق التعلم عن بُعد)، والتدريب السريع (مثل تدريب الممرضات وفنيي المعامل)، وتمكين الوصول إلى المعرفة العالمية" (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٠، ٨).

وفي هذا الجانب؛ فقد ساهم التعليم العالي في مواجهة أزمة كورونا من خلال الأنشطة العلمية المختلفة كالمؤتمرات والندوات والدراسات، باعتبارها تعد مشكلة صحية طارئة على المستوى الدولي، وتعد مواجهتها مسؤولية ذات طابع أخلاقي (Zohra، 2020، 36)، ولم يتهاون الباحثون في استعراض تأثيراتها ومخاطرها على التعليم وعلى المجتمع ككل.

٣- تنمية المجتمع المحلي وتعزيز الشراكة المجتمعية:

على الرغم من توقف الموازنة العامة وضعف الإيرادات للتعليم العالي، إلا أن مؤسسات التعليم العالي لم تتوقف عن تقديم الخدمة التعليمية للمجتمع، ولم تتوقف الجامعات باستثناء فترة تعليق الدراسة اثناء جائحة كورونا- كوفيد- ١٩، كما تحاول مؤسسات التعليم العالي تقديم عدد من الأنشطة المجتمعية وفقا للإمكانات والموارد المتاحة لها، وفيما يلي استعراض لمجمل الأنشطة المجتمعية، كما ورد في الخطيب والعواضي (٢٠٢٠)، كالآتي:

جدول (٩):

توزيع الأنشطة للجامعات اليمنية للعام ٢٠١٨/ ٢٠١٩م

المحور	المتغير	جامعات حكومية	جامعات اهلية	المجموع
الفعاليات والانشطة العلمية والمجتمعية	المؤتمرات	4	14	1161
	ورش العمل	166	106	
	الندوات	44	70	
	الدورات التدريبية	23	99	
	أخرى	167	268	

وللاستدلال على ذلك تبين نتائج الدراسات المحلية أن الجامعات اليمنية تسهم في تنمية المجتمع – فعلى سبيل المثال – تسهم المراكز العلمية بجامعة صنعاء في تقديم خدماتها للمجتمع داخل الجامعة وخارجها، من خلال توفير عدد من الأنشطة والدورات التدريبية وورش العمل والندوات والاستشارات المختلفة، لتعزيز المهارات والقدرات للقطاعين الحكومي والخاص،

وللمنظمات المحلية، وبلغ عدد الأنشطة المتعلقة بمحور التأهيل التخصصي والمجتمعية (٢٤١٢) نشاط تقريبا، تصدر مركز الترجمة وتعليم اللغات جميع المراكز العلمية في هذا المجال، بواقع (١٥٣٠) نشاطاً (تعليمياً وتدريبياً ومجتمعياً)، وبنسبة (٦٣٪) من أنشطة الجامعة ككل (الخطيب وآخرون، ٢٠١٩، ١٠٨).

تم احتساب عدد المخرجات وفقا لخمسة محاور، وهي: (التعليم العالي والجامعي- التطوير الأكاديمي – الإنتاج المعرفي – التأهيل التخصصي والخدمة المجتمعية – الاستشراف المستقبلي)، جدول (١٠):

نتائج تقييم أداء المراكز العلمية على مستوى كافة المحاور

م	المحور	العدد	النسبة %
١.	التعليم العالي والجامعي	١٧٢٩	%٣٤
٢.	التطوير الأكاديمي	٦٢٢	%١٢
٣.	الانتاج المعرفي	٢٩٢	%٦
٤.	التأهيل التخصصي والخدمة المجتمعية	٢٤١٢	٪٤٨
٥.	الاستشراف المستقبلي	٢	٪٠
	اجمالي	٥٠٥٧	٪١٠٠

- المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

٤- إعداد القيادات الحكومية والتطوير المؤسسي للقطاعين العام والخاص:

ساهمت مؤسسات التعليم العالي في إعداد القيادات الحكومية والتطوير المؤسسي للقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، ويعد مركز تطوير الإدارة العامة من المراكز الواعية لأدوارها في مجال التأهيل التخصصي، "حيث نجح المركز في تأهيل (٧٦) من القيادات الإدارية للخدمة المدنية في التخصصات التالية: الإدارة العامة، والإدارة المحلية، وإدارة المنظمات العامة، وتطوير المنظمات، والسياسة العامة، والإصلاح الاداري، ومناهج البحث في الإدارة العامة."..

"ورغم حداثة إنشاء المركز، إلا أنه تمكن -إضافة إلى ما سبق- من إحداث تغييرات جوهرية على صعيد الثقافة التنظيمية والسلوكيات القيادية والإدارية لدى القيادات الإدارية التي التحقت ببرنامج الدراسة في المركز، والتي تجلت – في بعض مظاهرها- في تبني تلك القيادات أساليب التخطيط والإدارة الاستراتيجية في الأجهزة والمؤسسات التي يعملون بها". (مطهر، ٢٠١٩، ٣- ٥).

وفيما يتعلق بعدد الخريجين لبرامج الماجستير للمراكز العلمية بجامعة صنعاء، فقد بلغ عددها (٣٩٠) خريجا، حصل مركز تطوير الإدارة العامة على المرتبة الأولى بواقع (٢١٠)، وبنسبة ٥٤٪، أي ما يزيد عن النصف، وقد ساهم المركز بفاعلية في مجال الدراسات العليا وخاصة في برنامج الإدارة العامة، والذي يعد من أفضل البرامج المعتمدة في مجال الإدارة والتنمية الإدارية على مستوى الجمهورية، والذي صمم خصيصا لإعداد وتدريب القادة المرشحين من الوزارات والسلطات المحلية، ومن القطاع الخاص أيضا، وتعود نشأة البرنامج إلى منحة مالية مقدمة من المشروع الهولندي تحت رعاية وإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي ساهم بسخاء في تمويل مركز تطوير الإدارة العامة بجامعة صنعاء، والمعهد الوطني للعلوم الإدارية، على أن يقوما بدورهما في إعداد وتدريب القيادات العليا فكريا وعلميا ومهاريا، ونجح المركز في تأسيس برنامج الماجستير في الإدارة العامة، إلى جانب عدد من البرامج التخصصية الأخرى، حيث ساهم المركز في "تدريب وتأهيل القيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة من خلال إكسابهم المعرفة الإدارية (النظرية) والمهارات التخصصية (التطبيقية) المطلوبة للارتقاء بمستوى أدائهم، مع التركيز على آخر ما توصلت إليه المعرفة والتجربة الإدارية الناجحة في الدول الشقيقة والصديقة". (مطهر (ب)، ٢٠١٩، ٢).

كما يعد مركز إدارة الأعمال بجامعة صنعاء من أفضل المراكز إعدادا وتعليما وتدريبا على المستوى الوطني، وبرنامجه يدرس باللغتين العربية والإنجليزية، ومعتمد محليا ودوليا، ويمتلك المركز عددا من الشراكات الناجحة ذات العلاقة.

"وقد مثل إنشاء مركز إدارة الأعمال CBA واحداً من مراكز تقديم الدراسات العليا في أهم مجالات التنمية البشرية وهي إدارة الأعمال التي عملت جامعة صنعاء على إنشائها بدعم دولي ممثل في مملكة هولندا الصديقة، وتقديم الدعم على كافة المستويات لضمان استمراريته وتطوير مستواه وربطه بواحدة من أهم المؤسسات التعليمة في مجال الإدارة وهي كلية ماستريخت للإدارة بهولندا".. "ويعد المركز المؤسسة الوحيدة في اليمن الحاصلة على الاعتماد الدولي لبرنامج الماجستير في الإدارة (MBA)، حيث تم اعتماد البرنامج من قبل هيئة اعتماد برامج ماجستير إدارة الأعمال (AMBAs) في بريطانيا، ورابطة كليات وبرامج إدارة الأعمال (ACBSP)، والتجمع العالمي لكليات إدارة الأعمال (IACBE)، ورابطة اعتماد التعليم العالي

(ATHEA)، وتعتمد هذه الهيئات البرامج التي تنطبق عليها المعايير الدولية المعترف بها عالمياً. وبذلك يضمن المركز تعزيز العمل التعليمي والمهني وتقديم أفضل الممارسات والعلوم الإدارية العالمية بالتعاون مع كلية ماسترخت للإدارة كونها واحدة من أكبر وأرقى مراكز تنفيذ برنامج الدراسات العليا في مجال الإدارة أوروبياً ودولياً". (زبارة، ٢٠١٩، ١-٤).

٥- تشجيع حركة البحث وزيادة الإنتاج العلمي:

يعد قطاع التعليم العالي بمؤسساته المختلفة مصدر المعرفة الأساسي، حيث تعمل الجامعات والمراكز البحثية على إنتاج المعرفة وتطويرها، وتنقسم المخرجات البحثية اليمنية إلى نوعين، وهما الرسائل العلمية الجامعية والدراسات المنشورة في المجلات محليا ودوليا، كما ورد في (الخطيب والقباني، ٢٠٢١)، كما في الجدول الآتي:

جدول (١١):

المخرجات البحثية اليمنية ككل

م	النوع	العدد	النسبة %
١	**الرسائل العلمية**	١٧١٨٨	٦٥٪
٢	**الدراسات والابحاث المنشورة**	٩٢٩٨	٣٥٪
	المجموع	٢٦٤٨٦	١٠٠ %

بلغ مجموع المخرجات البحثية اليمنية (٢٦٤٨٦) مخرجا، منها (١٧١٨٨) رسالة علمية، بنسبة (٦٥٪)، ومنها (٩٢٩٨) بحثا منشورا، وبنسبة (٣٥٪)، وجميع الرسائل العلمية هي ما تم إيداعها لدى مكتبة المركز الوطني للمعلومات من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه منذ العام ١٩٩٩م وحتى نهاية ٢٠٢٠م، وتصنف إلى عدد من المجالات الموضوعية، تتلخص في الآتي:

جدول (١٢):

المجالات الموضوعية للمخرجات البحثية اليمنية لدى المركز الوطني للمعلومات

م	المجال	م	المجال	م	المجال
١	**طب وعلوم صحية**	٩	**معلوماتية**	١٧	**علم اجتماع**
٢	**تربية وتعليم**	١٠	**زراعة**	١٨	**اعلام**
٣	**لغات وآداب**	١١	**تاريخ**	١٩	**بيئة**
٤	**دين**	١٢	**اقتصاد**	٢٠	**احصاء**
٥	**علوم**	١٣	**علم نفس**	٢١	**اثار**
٦	**قانون**	١٤	**علوم سياسية**	٢٢	**فلسفة**
٧	**إدارة**	١٥	**محاسبة**	٢٣	**رياضة**
٨	**هندسة**	١٦	**جغرافيا**	٢٤	**سياحة**

يتضح من الجدول توزيع المخرجات البحثية اليمنية حسب المجال الموضوعي لها إلى (٢٤) مجالا موضوعيا، وهي: (طب وعلوم صحية، تربية وتعليم، لغات وآداب، دين، علوم، قانون، إدارة، هندسة، معلوماتية، زراعة، تاريخ، اقتصاد، علم نفس، علوم سياسية، محاسبة، جغرافيا، علم اجتماع، إعلام، بيئة، إحصاء، آثار، فلسفة، رياضة، وأخيرا سياحة).

وفيما يلي بعض البيانات والمؤشرات العامة في مجال البحث العلمي بالجامعات اليمنية وفقا لإحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام ٢٠١٨/ ٢٠١٩م.

جدول (١٣):

بيانات عامة حول البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعات اليمنية للعام ٢٠١٨/٢٠١٩م

المجال	العدد الاجمالي
الجامعات اليمنية مع الفروع (حكومية وأهلية)	٧١
برامج الدراسات العليا	261
اعضاء هيئة التدريس	11,603
المبتعثين من منتسبي الجامعات بالداخل والخارج	914
الطلبة المسجلين للعام ٢٠١٩ بكالوريوس	83,379
الطلبة المسجلين للعام ٢٠١٩ دراسات عليا	5,307
المراكز البحثية الجامعية	71
الرسائل العلمية اليمنية كاملة داخلية وخارجية	١٧١٣٣
مؤتمرات علمية	18

وباستقراء الإحصائيات والبيانات المحلية حول المخرجات البحثية اليمنية، يتبين "أن حجم الإنتاج العلمي والمعرفي اليمني جيد، ومتنوع، وهو حصيلة نصف قرن من التعليم والبحث، أنفق عليه ملايين الدولارات، وتستهلك الرسائل العلمية سنويا الآلاف من ساعات العمل والتدريس والبحث والتأطير والكتابة والنسخ والتوثيق والحفظ والأرشفة، من دون أن يكون للمجتمع العلمي والمحلي أدنى فكرة عن تلك الثروة، وذلك الإنتاج. وعلى الرغم من غزارة الإنتاج العلمي اليمني؛ إلا أن ثمة دلائل، تشير إلى أنه لم يستفد منها صناع القرار، وراسمو السياسات العامة بالحكومة، وفي القطاع الخاص أيضاً، بل ظل الإنتاج العلمي السابق حبيس الأدراج، وعلى رفوف المكتبات الجامعية، ولم يتم توظيف نتائجه في خدمة المجتمع، والتنمية، وتحسين الحياة العامة.

٦- تزويد المجتمع بمصادر المعرفة والبيانات الببليوغرافية العلمية:

تؤدي المكتبات الجامعية دورا بارزا في تزويد المجتمع والباحثين بمصادر المعرفة المطبوعة بمختلف فروعها، فعادة ما يلجأ الباحثون إلى تلك المكتبات للتزود بالرسائل العلمية، والمصادر

والمراجع والمجلات والمخطوطات والترجمات والمطبوعات وغيرها، والجدول التالي يوضح بعض تلك المصادر:

جدول (١٤):

مصادر المعرفة المتوفرة لدى المؤسسات الجامعية اليمنية للعام ٢٠١٩م

المحور	المتغير	جامعات حكومية	جامعات أهلية	المجموع العام
عدد الأبحاث المنشورة	نشر علمي	992	328	1,323
المؤلفات والترجمات	-	13	84	97
المجلات العلمية بالجامعات	عدد المجلات	18	22	40
	مجموع الاصدارات	183	79	262
	مجموع الابحاث	799	450	1,249
	عدد الباحثين	763	283	1,016
التسجيلات المكتبية	دراسات ومؤلفات	1,977,725	319,874	2,297,599

كما ساهمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد أول دليل ببليوغرافي للرسائل العلمية الجامعية وشملت البيانات الببليوغرافية للرسائل العلمية المجازة من الجامعات اليمنية، صدرت عن قطاع البحث العلمي بالوزارة، وتعد امتداد للببليوغرافيا التي صدرت عن المركز الوطني للمعلومات عام ٢٠١٣م.

٧- مساعدة المجتمع والباحثين على التعليم والبحث والتطوير:

لا تقتصر مهام التعليم العالي "والمراكز العلمية والبحثية على إنتاج المعرفة داخل أروقتها فحسب، سواء في الجامعات أو غيرها، وإنما مساعدة المجتمع والباحثين، (مؤسسات وأفراد)، على التعليم والبحث والتطوير، " فمع ثورة الاتصالات والتواصل وتقنيات التصوير والتوثيق ونقل الحدث لم يعد بالإمكان أن يبقى البحث العلمي محجوزا داخل الجامعات والمراكز العلمية بمختلف أنواعها، ولم يعد بالإمكان فصل المجتمع العلمي عن المجتمع الخارجي، ففي العقود القليلة الماضية، خضع العلم لتغير عميق في كيفية إداركه وتنفيذه وإبلاغه وتقاسمه، وأصبح مفهوم مشاركة الناس في البحث والتعلم خلال بيئات خارج نطاق المراكز العلمية أمرا متعارفا

عليه، وهذا بكل تأكيد، لا ينفي دور المراكز العلمية فهي الأساس، ولكن المقصود هو سعة الجمهور المشارك في البحث العلمي بقيادة وإشراف المراكز العلمية (الربان، ٢٠١٩، ١)."

وفي اليمن يوفر التعليم العالي بمؤسساته المختلفة عددا من البرامج التعليمية لمختلف المراحل (دبلوم – بكالوريوس – ماجستير – دكتوراه)، كما يوفر فرص البحث والتطوير للمؤسسات وللأفراد في مختلف المجالات، وعند تأمل بيانات برامج الدراسات العليا وحدها يتضح حجم التطور في مجال التعليم العالي، كما يلي:

جدول (١٥):

توزيع برامج الدراسات العليا للعام الجامعي ٢٠١٨/ ٢٠١٩

الجامعات	البرنامج	العدد	المجموع	النسبة %
حكومية	دبلوم	19	209	% 80
	ماجستير	149		
	دكتوراه	41		
أهلية	دبلوم	-	52	%20
	ماجستير	52		
	دكتوراه	-		
	المجموع		261	% 100

تتوزع برامج الدراسات العليا بين الجامعات الحكومية بنسبة (٨٠٪)، والجامعات الأهلية بنسبة (٢٠٪)، وقد شهدت السنوات الأخيرة توسعا ملحوظا في برامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية والأهلية معا نتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي واحتياجات التنمية وسوق العمل.

جدول (١٦):

توزيع الطلبة المسجلين ببرامج الدراسات العليا للعام ٢٠١٨/ ٢٠١٩

الجامعات	البرنامج	النوع	المجموع	العدد	المجموع %
حكومية	دبلوم	ذكور	322	232	% ١٠٠
		إناث		90	
	ماجستير	ذكور	4008	2,685	% ١٠٠
		إناث		1,323	
	دكتوراه	ذكور	354	253	% ١٠٠
		إناث		101	
أهلية	دبلوم	ذكور	-	-	% ١٠٠
		إناث		-	
	ماجستير	ذكور	623	481	% ١٠٠
		إناث		142	
	دكتوراه	ذكور	-	-	% ١٠٠
		إناث		-	
المجموع				5,307	% ١٠٠

وهذه الإحصائية لا تعد كاملة، حيث إنه قد تم فتح عدد من البرامج خلال العام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م ولا يزال التوسع مستمرا في البرامج العلمية في مختلف الجامعات، كما أن هذه الإحصائية لا تشمل بعض الجامعات والكليات مثل: (عدن، حضرموت، لحج، مأرب، المهرة).

٨- التنمية المستدامة:

أكدت اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين في "وثيقة إعلان باريس ١٩٩٨" ما يأتي: "بدون مؤسسات التعليم العالي والبحث الكافي، لا يمكن لأي بلد تحقيق التنمية المستدامة الأصيلة والحقيقية. فلكي تكون الجامعات ذات صلة بالتنمية يتعين عليها الإسهام في تطوير المعرفة من خلال البحوث، ومن جانب آخر، لا يمكن أن تقلل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة صناعيا دون الاستناد إلى البحث العلمي". (حيدر، ٢٠١٥، ٢٦٠).

كما تتبوأ المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية في العديد من الجامعات العربية والأجنبية مكانة علمية مرموقة وسمعة كبيرة، ولها أدوار رئيسة ومهمة في التطوير والتنمية سواء أكان ذلك على مستوى الجامعات أم على مستوى المجتمع، فهي إحدى حلقات الوصل التي تربط الجامعات بالمجتمع، ومن خلالها تقدم الجامعة الاستشارات العلمية والدراسات البحثية لعدد من مؤسسات المجتمع، ونتيجة لتزايد المشكلات التي تواجه المجتمع بالإضافة إلى تزايد مطالب الحياة وطموحات المجتمع المختلفة في النمو والتقدم، فقد تزايد انتشار مراكز البحث العلمي، وخصصت الدول الأموال اللازمة لها في موازناتها من أجل القيام بالبحوث اللازمة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية. (وزارة التخطيط، ٢٠١٤، ٢٥).

الخلاصة:

تحظى منظومة التعليم والتدريب باهتمام الحكومات والمجتمعات والشعوب، باعتبار التدريب رديفا للتعليم، وخصصت لها الموازنات الكافية، وأعلت من شأنها، وفي اليمن تشرف على المنظومة التعليمية والتدريبية أكثر من جهة أهمها رئاسة الوزراء ووزارات التعليم الثلاث: (التربية والتعليم – التعليم العالي – التعليم المهني) بالإضافة إلى وزارات أخرى كالخدمة المدنية والصحة وغيرهما.

بلغ عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية في اليمن ما يزيد عن (١٦,٨٩٢) مؤسسة، منها (16.734) للتعليم العام، وأكثر من (٩٣) للتعليم المهني، وأكثر من (٦٥) للتعليم العالي، وبلغ عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية والتدريبية عام ٢٠١٤م ما يزيد عن (٦,٥٦٤,٧٩٦) عنصرا، وتخرج منها ما يزيد عن (٢٣٠,٣٧٧) عنصرا، ويعمل فيها من هيئة التدريس والتدريب ما يزيد عن (٢٥٥,٥٣٣) عنصرا، وتخرج من التعليم العام ما يزيد عن (١٧٠,١٣٨)، ومن التعليم المهني أكثر من (١٩,٠٨٤)، وأكثر من (٤١,١٥٥) عنصرا من التعليم العالي.

أسهمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها في تطوير التعليم والتدريب بمختلف مسمياته من خلال إمداد المؤسسات التعليمية والتدريبية الأخرى العلمية بالخبراء والمستشارين والقيادات والكفاءات العلمية والإدارية والمختصين، ومساعدتها في رسم السياسات والخطط الاستراتيجية لها، وتنمية قدرات منتسبيها، ودراسة مختلف القضايا المرتبطة بها من منظور علمي، حيث بلغ عدد الرسائل العلمية التي أجازتها مؤسسات التعليم العالي المختلفة في مجال التعليم والتدريب ما يزيد عن (٢٥٩٦) رسالة (ماجستير – دكتوراه)، من إجمالي (١٧,١٣٣) رسالة وبنسبة (١٥٪) من الإنتاج العلمي اليمني ككل، منها (١٧٧٧) رسالة تعليم عام وبنسبة (٦٩٪)، و(٦٠) رسالة تعليم مهني بنسبة (٢٪)، و(٧٥٩) تعليم عالٍ وبنسبة (٢٩٪)، حتى نهاية العام ٢٠٢٠م.

تواجه المنظومة عددا من التحديات أهمها تقادم التشريعات وضعف القدرة المؤسسية وقلة الموازنات العامة ونقص التمويل والأمية التكنولوجية ونقص التدريب والتأهيل المستمر، وهجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج، وتزايد مخاطر الحروب والأوبئة العالمية، وغياب الشراكة المجتمعة الداعمة لمنظومة التعليم والتدريب في اليمن، وضعف التنسيق بين القطاعات العلمية والإنتاجية وسوق العمل.

وفي ضوء ما تقدم؛ ينبغي العمل على تحديث التشريعات، وزيادة التمويل والحرص على زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب، وحماية هذه المنظومة من المخاطر، وتعزيز القدرة المؤسسية لها، وتنمية المهارات لمنتسبيها، وصرف المكافآت والحوافز المجزية إلى جانب المرتبات، وتعزيز مكانة الأستاذ والمعلم والموظف أينما كان، وتفعيل مبدأ الحساب والعقاب، واستقطاب

الكفاءات المهاجرة، وتوفير حياة كريمة لهم، والعمل على تعزيز الشراكة المجتمعية لتحقيق أهداف التعليم والتدريب والرؤية الوطنية والرؤية العالمية ٢٠٣٠.

التوصيات العامة:

- تنمية الوعي الرسمي والشعبي بأهمية التعليم والتدريب.
- تحديث التشريعات والقوانين المتصلة بالتعليم والتدريب باليمن.
- استحداث مجلس أعلى للتدريب وتنمية القدرات تشترك في إدارته الجهات ذات العلاقة بالشراكة مع عدد من المراكز وبيوت الخبرة الأهلية المشهود لها بالكفاءة والاقتدار.
- تعزيز القدرة المؤسسية للجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية والتدريبية.
- توفير التمويل المستدام وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.
- استقطاب الكفاءات التعلمية والتدريبية الوطنية وحسن توزيعهم على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وتأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم.
- تنفيذ برامج تدريبية على مستوى الوزارات والسلطة المحلية لتنمية قدرات العاملين فيها وربط الترقيات بالتعليم والتدريب.
- الاستفادة من المخرجات التعليمية والتدريبية عند صناعة القرارات ورسم السياسات.
- توفير متطلبات تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠٣٠ والمبادرات والمشروعات التعليمية والتدريبية.
- محاكاة التجارب والخبرات العربية والأجنبية المميزة في مجال التعليم والتدريب.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ودعم مشروعات التعليم والتدريب بصورة مستدامة.
- تنظيم الأنشطة والفعاليات العلمية كالمؤتمرات والندوات والحرص على تنفيذها بصورة مستمرة وتفعيل مخرجاتها.

المصادر والمراجع

١- الأغبري، بدر سعيد. (٢٠٠٩)، تاريخ التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، اليمن.

٢- الجمهورية اليمنية. (٢٠١٥). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحله – أنواعه المختلفة، رئاسة الوزراء، المجلس الاعلى لتخطيط التعليم، الامانة العامة، صنعاء، اليمن.

٣- الجمهورية اليمنية.(٢٠١٩). الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة. المجلس السياسي الاعلى. ٢٦/ مارس/ ٢٠١٩. صنعاء. اليمن.

٤- الحاج، أحمد علي. (٢٠١١). مدى ملاءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في اليمن، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل.

٥- حيدر، عبد اللطيف حسين. (٢٠١٥). إعادة هيكلة التعليم العالي – من تعليم عال إلى تعلم عال. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

٦- الخطيب، خليل محمد، والعواضي، علي عبد الله. (٢٠٢٠). إحصائية قطاع البحث العلمي والدراسات العليا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقا للتقارير السنوية لمؤسسات التعليم العالي اليمنية (الحكومية والاهلية) للعام ٢٠١٨/ ٢٠١٩، صنعاء، اليمن.

٧- الخطيب، خليل محمد، والقباني، تركي يحي (٢٠٢١)، متطلبات توظيف المخرجات البحثية لصالح التنمية وخدمة المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، مجلة جامعة البيضاء، المجلد (٣)، العدد (٢)، اغسطس ٢٠٢١م، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني لجامعة البيضاء، ٢٠٢١م.

٨- الخطيب، خليل محمد، وشرف الدين، علي يحيى، والعواضي، علي عبد الله. (٢٠١٩)، تطوير أداء المراكز العلمية بجامعة صنعاء في ضوء أهدافها ومسؤولياتها الاجتماعية، المجلد (٧)، العدد (١٢)، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، مركز التطوير وضمان الجودة، جامعة صنعاء، اليمن.

٩- الربان، موزة بنت محمد. (٢٠١٩). العلم التشاركي. مقال علمي منشور على موقع منظمة المجتمع العلمي العربي، http: //arsco.org /article-detail-1478-8-0 ، بتاريخ ١٧/ ٩/ ٢٠١٩.

١٠- زبارة، بلقيس علي. (٢٠١٩). نبذة عن المركز: تقرير مركز ادارة الاعمال بجامعة صنعاء المرفوع لمساعد رئيس الجامعة لشؤون المراكز العلمية بجامعة صنعاء، بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠١٩.

١١- فتحي، محمد. (٢٠٠٣). ٧٦٦ مصطلح اداري – ايضاح وبيان. دار التوزيع والنشر الاسلامية، القاهرة، مصر.

١٢- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (٢٠٠٥). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله، أنواعه المختلفة: اليمن.

١٣- مجموعة البنك الدولي (٢٠٢٠)، جائحة كورونا: صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات، ملخص تنفيذي، مجموعة البنك الدولي. استرجع بتاريخ ٧ مايو ٢٠٢٠، من https: / /bit.ly /3l6qnDE

١٤- محمد، وعد شوكت (٢٠١٣)، دور الإنترنت في تطوير البحث العلمي في الجامعات السورية وسبل الاستفادة منها- دكتوراه غير منشورة، أصول التربية، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.

١٥- مطهر، يحيى محمد (أ). (٢٠١٩). تقرير الإنجاز لمركز تطوير الادارة العامة، المرفوع لمساعد رئيس الجامعة لشؤون المراكز العلمية بجامعة صنعاء، بتاريخ ٢/ ٨/ ٢٠١٩.

١٦- مطهر، يحيى محمد (ب). (٢٠١٩). مواصفات برنامج مركز تطوير الادارة العامة، المرفوع لمساعد رئيس الجامعة لشؤون المراكز العلمية بجامعة صنعاء، بتاريخ ٢/ ٨/ ٢٠١٩.

١٧- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠١٤). محور التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع اعداد الرؤية الموحدة للتعليم في اليمن، وزارة التخطيط، اليمن.

١٨- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٧). التعليم العالي بالجمهورية اليمنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

١٩- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠١٤). دليل التعليم العالي، ٢٠١٤/ ٢٠١٥، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.

٢٠- وزارة الشؤون القانونية (٢٠١٠)، تشريعات التعليم العالي، اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع التوجيه المعنوي، صنعاء، اليمن.

21- Zohra, H. F. (2020). Covid-19 pandemic. Proceedings of the International Conference on Corona Pandemic (COVID) -Between the Imperative of Reality and Aspirations (pp. 36-44), 15-16 July, Democratic Arabic Center, Germany

22.Spooner, K. (2000) Strategies for implementing management role of human resources management, Journal of knowledge management, Vol. 4, No 4.

Romanization of Resources

1- Al-Aghbari, Badr Sa'eed. (2009). Taareekh Attarbiyah Watta'leem fi Al-Jumhouriyah Al-Yamaniyah, Yemen.

2- Al-Jumhouriyah Al-Yamaniyah. (2015). Mu'ashsheraat Atta'leem fi Al-Jumhouriyah Al-Yamaniyah, Maraahiluh – Anwaa'uh Almukhtalifah, Ministers Presidency, Higher Council of Education Planning, General Secretariat, Sana'a, Yemen.

3- Al-Jumhouriyah Al-Yamaniyah. (2019). Arru'yah Alwataniyah Libina'a Addowlah Al-Yamaniyah Alhadeethah, Higher Political Council. 26th March / 2019. Sana'a, Yemen.

4- Al-Hajj, Ahmed 'Ali. (2011). Mada Mulaa'amat Mukhrajaat Atta'leem Wattadreeb Almihani Wattiqani Lihteyaajaat Souq Al'amal Wakhutat Attanmiyah fi Al-Yaman, Ministry of Social Affairs and Labour, Yemeni Center for Social Studies and Labour Research.

5- Haydar, 'Abdul-Lateef Husain. (2015). 'I'aadat Haykalat Atta'leem Al'aali – min Ta'leemin 'Aalin 'ila Ta'allumin 'Aalin. Sana'a, Yemen.

6- Al-Khateeb, Khalil Mohammed, and Al-'Awaadhi, 'Ali 'Abdullah. (2020). 'Ihsaa'iyat Qitaa' Albahth Al'elmi Wadderaasaat Al'olya Biwizaarat Atta'leem Al'aali Walbahth Al'elmi Wifqan Littaqaareer Assanawiyah Limu'assasaat Atta'leem Al'aali Al-Yamaniyah (Alhukoumiyah Wal'ahliyah) Lil'aam 2018/2019, Sana'a, Yemen.

7- Al-Khateeb, Khalil Mohammed, and Al-Qabbani, Turki Yahya (2021). Mutatallabaat Tawdheef Almukhrajaat Albahthiyah Lisaalih Attanmiyah Wakhidmat Almujtama' Bil-Jumhouriyah Al-Yamaniyah fi Dhaw'i Arru'yah Alwataniyah 2030, Al-Baidha'a University Journal, Vol. (3), Issue (2), August 2021, a special issue for the Second Scientific Conference of Al-Baidha'a University, 2021.

8- Al-Khateeb, Khalil Mohammed, Sharafuddeen, 'Ali Yahya, and Al-'Awaadhi, 'Ali 'Abdullah. (2019). Tatweer 'Ada'a Almaraakiz Al'elmiyah Bijaame'at Sana'a fi Dhaw'i 'Ahdaafiha Wamas'ouliyaatiha Al'ejtemaa'iyah, Journal of Studies in University Education and Quality Guaranty, Vol. (7), Issue (12), Center of Development and Quality Guaranty, Sana'a University, Yemen.

9- Al-Rubban, Mouzah bint Mohammed. (2019). Al'elm Attashaaruki. A scientific article published at the Organization of Arabian Scientific Community – http://arsco.org/article-detail-1478-8-0, on 17/9/2019.
10- Zabaarah, Bilqees 'Ali. (2019). Nubthah 'an Almarkaz: Taqreer Markaz 'Idaarat Al'a'maal Bijaame'at Sana'a Almarfou' Limusaa'id Ra'ees Aljaame'ah Lishu'oun Almaraakiz Al'elmiyah Bijaame'at Sana'a, Dated 5/8/2019.
11- Fathi, Mohammed. (2003). 766 Mustalah 'Idaari – 'Eedhaah wabayaan. Islamic House for Distributing and Publishing, Cairo, Egypt.
12- Higher Council of Education Planning. (2005). Mu'ashsheraat Atta'leem fi Al-Jumhouriyah Al-Yamaniyah, Maraahiluh – Anwaa'uh Almukhtalifah: Yemen.
13- International Bank Group. (2020). Jaa'ihat Korouna: Sadamaat Atta'leem Walistejaabah 'ala Sa'eed Assiyaasaat, Mulakhkhas Tanfeethi, International Bank Group. Retrieved on 7th May 2020, at: https://bit.ly/3l6qnDE.
14- Mohammed, Wa'd Shawkat. (2013). Dawr Al'internet fi Tatweer Albahth Al'elmi fi Aljaame'aat Al-Souriyah Wasubul Alistefaadah minha, Unpublished PhD Thesis, Fundamentals of Education, Faculty of Education, Damascus University, Syria.
15- Mutahhar, Yahya Mohammed (A). (2019). Taqreer Al'injaaz Limarkaz Tatweer Al'idaarah Al'aamah Almarfou' Limusaa'id Ra'ees Aljaame'ah Lishu'oun Almaraakiz Al'elmiyah Bijaame'at Sana'a, Dated 2/8/2019.
16- Mutahhar, Yahya Mohammed (B). (2019). Muwaasafaat Barnaamij Markaz Tatweer Al'idaarah Al'aamah Almarfou' Limusaa'id Ra'ees Aljaame'ah Lishu'oun Almaraakiz Al'elmiyah Bijaame'at Sana'a, Dated 2/8/2019.
17- Ministry of Planning and International Cooperation. (2014). Mihwar Atta'leem Al'aali Walbahth Al'elmi, Mashrou' 'I'daad Arru'yah Almuwahhadah Litta'leem fi Al-Yaman, Ministry of Planning, Yemen.
18- Ministry of Higher Education and Scientific Research. (2007). Atta'leem Al'aali Bil-Jumhouriyah Al-Yamaniyah. Ministry of Higher Education and Scientific Research, Sana'a, Yemen.

19- Ministry of Higher Education and Scientific Research. (2014). Daleel Atta'leem Al'aali 2014/2015, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Sana'a, Yemen.

20- Ministry of Legislative Affairs. (2010). Tashree'aat Atta'leem Al'aali, Allaa'ihah Attanzheemiyah Liwizaarat Atta'leem Al'aali Walbahth Al'elmi, Moral Guidance Presses, Sana'a, Yemen.